الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الاعلام الأحادي والمشروع الوطني

جليل وادي
اكاديمي

يُعد الاعلام اداة اساسية من ادوات احتواء الازمات السياسية الداخلية، ووسيلة مهمة في الترويج للمشروع الوطني، وتشكيل رأي عام، واسع باتجاه ثوابته الوطنية التي من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية، لكن يلاحظ ان الاعلام العراقي بوسائله المرئية والمسموعة والمكتوبة عمل خلال المدة الماضية على العكس من ذلك تماما سواء جاء ذلك بقصد او من دونه.

وكان هذا متوقعاً، ذلك ان الخطاب الاعلامي انعكاس للخطاب السياسي، وبما ان الخطاب السياسي متناقض ومتباين ومختلف، فان الاعلام اخذ على عاتقه مهمة التعبير عن مضامينه واعادة انتاجه باشكال عديدة حتى ان كان ذلك الخطاب مفتقداً الى المعايير الوطنية الحقيقية.

ويعزى ذلك الى ان بعضاً من المؤسسات الاعلامية لم يكن بمقدورها النأي بنفسه عن خطاب سياسي يعكس مضمونه بعداً طائفياً وعنصرياً ومناطقياً بما جعله معبراً عن مصالح فئوية ضيقة جعلت المشروع الوطني خلف ظهرها بحكم ان ملكية تلك الوسائل تعود الى المؤسسة السياسية صاحبة ذلك الخطاب، كما ان المؤسسات الاعلامية التي تتمتع ظاهرياً بقدر من الاستقلالية في اداء وظيفتها هي في جوهرها تقترب من هذه المؤسسة السياسية او تلك، سواء من خلال التقارب الايديولوجي أو من خلال عامل التمويل مقابل الترويج لمشروع او فكرة بعينها او قرب صاحب الوسيلة من هذا الطرف السياسي او ذاك، او تحسباً لمتغيرات سياسية مستقبلية بينما يفترض المشروع الوطني بهذه الوسائل ان تكون ديمقراطية بنهجها ومستقلة بادائها، بحكم ان التغيير الذي حدث بعد (٤/٩) كان يراد به بناء مشروع وطني ديمقراطي تتجسد من خلاله مشاركة الجماهير باطيافها كافة في صناعة القرار السياسي، واتاحة الفرصة لظهور اعلام متعدد ومستقل يعكس هموم الجماهير وتطلعاتها بعيداً عن التدخلات الحكومية فضلاً عن مساعدة الجهات التنفيذية على صناعة قرار رشيد ومستنير لكن التجربة الجديدة لم تنتج اعلاماً متعدداً وديمقراطياً ومستقلاً، بل افرزت اعلاماً متعدداً احادياً يعكس وجهة نظر احادية لمصلحة الجهة الواقفة وراءه.

كما ان المؤسسات الاعلامية التي كان يراد لها ان تكون وسائل لاعلام دولة نحت بها الظروف السياسية المتغيرة وانتماءات كوادرها الى اتجاهات تتعارض مع الاهداف المرسومة لها، وبذلك اصبح الاعلام العراقي بمجمله اعلاماً يروج لتوجهات جهاته السياسية من دون ان يتبنى النهج الديمقراطي بمعناه الحقيقي بالمقابل واجهت الجهات الحالمة بالنهج الاعلامي الديمقراطي تياراً مناقضاً لتوجهاتها يتعذر عليها التصدي له سواء لاتساع قاعدته الجماهيرية او لانتهاجه اساليب عنف ضد الفاعلين الاعلاميين ما جعله ينحني للعاصفة وان كان غير راضٍ عن ذلك. وبذا اصبحت هناك شكوك لا مجال لدحضها بان اعلام كهذا لن يكون مؤهلاً لاشاعة ثقافة الديمقراطية، لان ثقافته بالاساس لم تندرج ضمن هذا الاطار وبذلك ظلت الروح الديكتاتورية وان غلفت بشكل ديمقراطي هي السائدة في وسائل الاعلام، اما المؤسسات الاعلامية القومية التي استحدثت لتعبر عن جميع شرائح المجتمع العراقي، فقد اتضح ان ايقاعات الاعلام الحكومي غلبت على ادائها على الرغم من انها اجهدت نفسها للتخلص منها، لكن جهودها نجحت في مكان واخفقت في آخر.

ان اعلاماً متعدداً صارت له عشرات الفضائيات والاذاعات والصحف، بما جعل العراق في مقدمة الدول العربية من حيث عدد وسائله، لا يعني معياراً ذا قيمة يمكن اعتماده لتحديد مستوى الفضاء الديمقراطي الذي يعمل فيه، فقد اتاح التغيير حرية واسعة لنشوء هذا الكم الهائل من الوسائل الاعلامية، لكن هذه الحرية المتاحة لم تكن منضبطة وغير مسؤولة، بما وفر مجالاً للعمل الاعلامي العشوائي، واذا ما اخذنا بالحسبان ألا معايير محددة وواضحة لمحاكمة الرسالة الاعلامية، فأن حبل الاعلام ترك على الغارب وصار الانتاج في الوقت الحاضر في غالبيته بعيداً عن الثوابت الوطنية، ولا يحتكم الى معايير الجودة، ما جعل الرسالة الاعلامية من الهشاشة المهنية بمكان ما افقدتها ثقة الجمهور وغيبت عنها وظيفتها السياسية الاساسية.

ان الديمقراطية لا تعني باي حال من الاحوال عدم وجود ضوابط، وإلا فان ذلك سيوفر ممارسة اعلامية غير مسؤولة، وهذا ما يحدث اليوم و ندفع ثمنه باهظاً من خلال تشكيل اتجاهات للرأي العام ابعد ما تكون عن مواصفات المشروع الوطني الذي يحلم به الشعب العراقي، فمن وظائف الاعلام العراقي السياسية تشكيل رأي عام موحد ازاء الثوابت الوطنية، لكن الملاحظ انه ساعد في تشتيت الرأي العام باتجاهات متناقضة قادت الى اصطفافات طائفية تحولت الى سلوكيات دموية وانشقاقات اجتماعية.

ويعزى الاداء الاعلامي المتراجع عن المشروع الوطني الى التأخر في اصدار التشريعات التي تحكم العمل الاعلامي بمختلف جوانبه بدءاً من الاصدار وانتهاء بانتاج الرسائل وكان يفترض بالجهات المعنية اصدار تعليمات وضوابط وان كانت مؤقتة، وذلك لتنظيم العمل الاعلامي لحين اصدار التشريعات الاساسية، لكن ألا تعلم الجهات المنظمة بالاذاعات العاملة في الفضاء العراقي مثلاً، فذاك امر يستحق العجب.

وما زالت الجهات المعنية بالعملية السياسية والاعلامية تنفرج وتشارك في وسائل اعلامية تعرف تماماً مدى الخطورة التي تنطوي عليها رسائلها، فضلاً عن ذلك فان هذا الكم الهائل من الوسائل الاعلامية وفر فرص عمل كثيرة اضطرت الجهات القائمة عليه الى الاستعانة بغير المتخصصين ما قاد الى انتاج رسالة اعلامية تفتقد الى المعايير المهنية وتنطوي على ابعاد دعائية وبذا فان اغلب وسائلنا الاعلامية هي وسائل دعائية اكثر منها اعلامية بخاصة ان جل قياداتها من غير المتخصصين بالعمل الاعلامي بل هم مسؤولون في منظمات حزبية ومكلفون بادارة تلك الوسائل.

ان اتاحة الحرية امام العمل الاعلامي لا يعني الغاء الدور الرقابي على وسائله، ويجب ألا ينظر الى الدور الرقابي بدونية، فهو ليس كذلك في كل الاحوال. ان الحرية المشروطة مسألة في غاية الاهمية، وبما ان الحرية المشروطة ما زالت مفقودة حتى الان، فان تفعيل الدور الرقابي على وسائل الاعلام في غاية الاهمية من حيث تعامله مع الثوابت الوطنية في اقل تقدير، ذلك ان الساحة ممتلئة بمؤسسات اعلامية لا يمكن وصفها إلا بالقول انها مؤسسات طائفية وعنصرية، فمن غير المعقول ان نقف سلبيين ازاء مؤسسات تمزق النسيج العراقي الواحد على مسمع ومرآى الجميع من دون ان يكون للجهات المعنية موقف واضح ازاء ذلك ولابد من ان يعرف الجميع ان المشروع الوطني الذي يقول الجميع انهم يعملون باخلاص لقيامه مهدد من الوسائل الاعلامية المحلية قبل الاجنبية واذا ما استمر الحال على ما هو عليه فلا اظن ان المشروع الوطني ستقوم له قائمة ذلك انه بأمس الحاجة الى قاعدة جماهيرية لكن توسيع هذه القاعدة او تضييقها يقع ضمن مهمة الاعلام الوطني وليس ضمن مهام السياسيين وبذلك فان جهودا ستذهب سدى ما لم يتناغم الايقاع الاعلامي مع ايقاع المشروع الوطني المنتظر.

الطبقة الوسطى ودورها في خراب الدولة العراقية

لطفي حاتم
كاتب

منذ فترة طويلة تراودني فكرة الكتابة عن الطبقة الوسطى ودورها في التغيرات السياسية التي رافقت تاريخ الدولة العراقية. وعلى الرغم من أن الحديث عن هذه الطبقة تكتنفه إشكاليات فكرية/ سسيولوجية إلا إني أحاول جاهداً التقرب من تلك الإشكالات من خلال دراسة مواقعها الاجتماعية، وتقلباتها السياسية، وانتقالاتها الفكرية عبر موضوعات فكرية/ سياسية مكثفة آملاً الكتابة عنها بشكل تفصيلي في فترات لاحقة، لذلك سأتابع الأدوار السياسية للطبقة الوسطى في فترات تأسيس الدولة العراقية، مرحلة الانقلابات العسكرية، فضلاً عن رصد مواقعها في المنظومة السياسية للدولة الديكتاتورية،وأخيرا انشطارها الطائفي بعد انهيار الدول العراقية.

الطبقة الوسطى وأهميتها في التشكيلة العراقية

قبل الحديث عن دور الطبقة الوسطى في تحديد مآل الدولة العراقية لابد من إبداء بعض الملاحظات العامة التي تضفي روحاً سجالية فكرية تتناسب وحيوية هذه الطبقة وسايكولوجيتها الانقلابية.

الملاحظة الأولى: . تعتبر الطبقة الوسطى طبقة اجتماعية أساسية لعبت وما زالت أدواراً مختلفة في حركة تطور وتراجع التشكيلة العراقية وساهمت بشكل مباشر في كافة التغيرات والمنعطفات الكبرى في تاريخ الدولة العراقية وذلك لأسباب كثيرة منها:-

. عجز الطبقات الاجتماعية الأخرى وبالتحديد منها الطبقة البرجوازية الوطنية العراقية التي أعاق تطورها التوسع الرأسمالي المتمثل في الاحتلال البريطاني للعراق وما نتج عنه من تدني فعاليتها السياسية/ الاقتصادية القادرة على بناء الدولة العراقية على أساس المواطنة والشرعية الديمقراطية.

. ضعف الطبقة العاملة وعدم قدرتها السياسية على المساهمة في بناء الدولة العراقية حيث أن كفاحها الاقتصادي لم يرق إلى الطموحات البرنامجية لممثليها السياسيين.

الملاحظة الثانية: . تعثر الحركات السياسية لفئات الطبقة الوسطى من تشييد بنية فكرية معبرة عن المصالح الواقعية لحواملها الاجتماعية بسبب اعتماد تلك الحركات على أهداف وقيم أيديولوجية مستوحاة من تشكيلات اجتماعية أخرى بلغت مرحلة متقدمة من التطور الاجتماعي.

الملاحظة الثالثة: . إن النزاعات الدموية التي تجذرت في الدولة العراقية ومنظومتها السياسية لا يمكن اعتبارها نتاجاً حقيقياً لمحتوى التناقضات الطبقية في التشكيلة العراقية بل يمكن ردها الى أسباب أخرى أهمها البناء الخارجي للدولة الوطنية وما نتج عنه من غياب شروط المواطنة وحقوقها الاساسية.

على أساس تلك الملاحظات المثارة أحاول إضفاء شرعية فكرية على مفاصلها الأساسية عبر محطات تاريخية من نزاع الدولة العراقية مع تشكيلتها الاجتماعية.

الطبقة الوسطى ودورها في الكفاح الوطني

تكمن الأهمية الأساسية للدور التاريخي للطبقة الوسطى انطلاقاً من كونها طبقة انتقالية (تتلثم فيها مصالح طبقية مختلفة) حسب توصيف ماركس لهذا فان دورها التاريخي في العراق اكتسب أهميته بسبب غياب الدور الفاعل للطبقتين البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة الناتج عن الاحتلال البريطاني للعراق الذي قطع بسيطرته السياسية/ الاقتصادية المسار الطبيعي لنمو وتطور البرجوازية الوطنية حيث شهد التوسع الرأسمالي البريطاني تصديراً واسعاً للسلع المنتجة إلى الدول التابعة وبذلك جرى خنق الصناعة الوطنية في الدولة العراقية الأمر الذي أفضى إلى حرمان البلاد من تطور طبقتها الوطنية وما نتج عن ذلك من غياب دورها في المشاركة السياسية الهادفة إلى صياغة المسار الوطني للدولة العراقية.

إن هذا التقدير تزامن وضعف الفعالية السياسية للطبقة العاملة العراقية الناتج عن مواقعها الاقتصادية الضعيفة بسبب نموها وتطورها في القطاعات الخدمية، سكك حديد، موانئ، شركات النفط، وما أفرزه ذلك من تراخي قوتها التنظيمية التي يشترطها الإنتاج الصناعي. وبهذا المعنى فان ازدواجية المهام الوطنية/ الطبقية التي حاول ممثلي هذه الطبقة اعتمادها في الممارسة السياسية لم تساندها قاعدة اجتماعية فاعلة في التشكيلة العراقية.

إن أعادة تشكيل المنظومة السياسية للعراق بما يتناسب ومصالح حركة الرأسمال البريطاني التوسعية، اشترطت بناء الدولة العراقية باعتبارها الرافعة السياسية الاجتماعية القادرة على بناء (الوحدة العراقية) وحماية المصالح البريطانية، لذا فان تأسيس الدولة العراقية وتطورها أعطى دفعة جديدة لتطور الطبقة الوسطى وأمدها بزخم كبير من خلال نمو وتعدد وانتشار فئاتها في كثرة من المواقع التي شكلت مرا كزا هامة في إثراء الوعي الأيديولوجي والممارسة السياسية لهذه الطبقة الاجتماعية الهامة.

على أساس تلك الآراء والأفكار دعونا نحدد مواقع الطبقة الوسطى في التشكيلة العراقية:.

١:- أفضى تشكيل الدولة العراقية إلى انتشار الطبقة الوسطى في مؤسسات الدولة الفتية عبر أجهزتها الأمنية العسكرية، الجهاز البيروقراطي، قطاع التعليم، قطاع المهن الحرة الطب، والحقوق وغيرها.

٢:- أدى تطور الإنتاج البضاعي ونمو الورش الحرفية المرتكزة على العمل اليدوي إلى انتشار وتطور أقسام جديدة من الطبقة الوسطى الأمر الذي زود الطبقة الوسطى بقاعدة اجتماعية عريضة.

٣:- تطور القاعدة الاجتماعية للطبقة الوسطى في المدن العراقية ترافق وامتداد قاعدتها الاجتماعية في الريف العراقي عبر انتشار مالكي الأرض الصغار من الفلاحين.

٤:- إن تنوع وتعدد المصادر الاجتماعية للطبقة الوسطى لم يكن بمعزل عن القيم الأخلاقية السائدة في الدولة العراقية فقد ورثت الطبقة الوسطى جميع السمات العشائرية التي تحكمت بنمو وتطور التشكيلة العراقية وما نتج عن ذلك من عجز الطبقة الوسطى عن بناء نفسها في قوة سياسية قائدة تشكل مرجعية وطنية لطبقات التشكيلة العراقية الأخرى.

لغرض تقدير شرعية الأفكار المارة الذكر لابد لنا من استعراض الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ذلك العجز من خلال رؤى موجزة:

الرؤية الأولى: أفضى البناء المشوه للدولة العراقية المرتكز على احتكار السلطة من قبل أقلية عراقية ذات سمة طائفية أفضى إلى تفتيت التماسك الوطني للطبقة الوسطى الأمر الذي أعاق بناء رؤيتها الوطنية.

الرؤية الثانية: انعكس البناء المشوه للدولة العراقية على مثقفي الطبقة الوسطى حيث انقسمت الأحزاب العراقية بسبب رؤية أولئك المثقفين إلى تيارات مختلفة منها التيار القومي العربي الهادف إلى تكريس حكم الأقلية بمباركة إقليمية/ بريطانية.ومنها التيار الراديكالي المعبر عن مصالح الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من خلال اعتماده الفكر الاشتراكي الهادف الى إرساء الحكم على شرعية وطنية.

الرؤية الثالثة:- حاولت الأحزاب السياسية الجديدة الارتكاز على قوى اجتماعية ساندة لها من الفئات والشرائح الطبقية المتواجدة بالتشكيلة العراقية، لذلك ليس مفيداً من الناحية العلمية التحدث عن انشطار العراق في الحقبة الاستعمارية الأولى إلى طبقات اجتماعية متناحرة بل يمكن الحديث عن انشطار الطبقة الوسطى إلى فئات اجتماعية سعت إلى تنظيم نفسها بأحزاب سياسية.

إن تخندق فئات الطبقة الوسطى في أحزاب سياسية ذات أردية أيديولوجية أدى إلى تعسر ولادة منظمات مجتمع مدني مستقلة قادرة على التأثير في مسار شئون السياسية الوطنية للدولة العراقية.

الرؤية الرابعة:- اعتماد أحزاب الطبقة الوسطى على المؤسسة العسكرية باعتبارها القوة المنضبطة والمسلحة في التشكيلة العراقية أشر إلى تبني تلك الأحزاب للروح الانقلابية ورفضها للديمقراطية السياسية المستندة إلى الشرعية الانتخابية. وبهذا المسار لابد من التذكير أن الطبقة الوسطى حاولت ولأول مرة أعادة توحيد صفوفها في تحالف وطني مناهض للهيمنة البريطانية عشية ثورة تموز الوطنية.

الرؤية الخامسة:- إن الانتصار العسكري في ثورة١٤ تموز دفع الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى إلى تحريك القوى الاجتماعية الفقيرة خاصة القوى العاملة والفلاحين المعدمين للمطالبة في أعادة بناء الدولة بما يتناسب وروح المواطنة العراقية.

الرؤية السادسة:- أدى الانقلاب الثوري في تموز وسعيه لإعادة بناء الدولة العراقية على أسس وطنية إلى تحرك الشرائح المتنفذة من الطبقة الوسطى خاصة تلك الشرائح الناشطة في أجهزة الدولة البيروقراطية والأمنية والمتسلحة بالروابط العشائرية من أعادة تنظيم نفسها بهدف الإمساك بالسلطة السياسية والاحتفاظ بها براية قومية ومباركة إقليمية.

إن سلسلة الانقلابات العسكرية التي نفذتها الفئات (الحاكمة) من الطبقة الوسطى يمكن تفسيرها بواقعين الأول هو غياب الناظم الاجتماعي (المنظمة السياسية) الضامن لوحدة الشرائح الاجتماعية الحاكمة والثاني هو تشابك المنافسة العشائرية للفئات الاجتماعية السائدة ومساعي الهيمنة المنفردة لهذه العشيرة أو تلك.

الرؤية السابعة:- حاول حزب البعث بأيديولوجيته القومية وروحه الانقلابية ضمان الوحدة السياسية للطبقة الوسطى التي وجدت في الدولة أداة هيمنتها السياسية وتنامي قوتها الاقتصادية ولهذا فقد حاول البعث في السنوات الأولى من حكمه تجسيد وحدة قيادته للطبقة الوسطى عبر سياسة التحالفات الوطنية المستندة إلى إجراءات اقتصادية/ سياسية فاعلة بهدف إرضاء الفئات الفقيرة في التشكيلة العراقية.

الموضوعة الثامنة- تدهور المكانة السياسية للقوى المثقفة في حزب البعث باعتبارها العقل المدبر لوحدة الطبقة الوسطى وانتقال سلطة الدولة إلى قيادة فردية ذات روح عشائرية هو الذي منع القوى الفكرية للطبقة الوسطى من بناء ركائزها المادية/ الثقافية لتكون القوة التاريخية الضامنة لوحدة العراق السياسية الاجتماعية

الرؤية التاسعة:- أدت حروب الديكتاتورية الخارجية والداخلية و الحصار الاقتصادي للعراق إلى تخريب الطبقة الوسطى وقواها الفكرية الراغبة في بناء الدولة العراقية على أسس الوطنية والشرعية الديمقراطية وذلك عبر منهجين الأول: لجوء السلطة الإرهابية إلى طريق العنف المنفلت جارة ورائها فئات الطبقة الوسطى الحاكمة والمحكومة إلى طرق الإرهاب والتطرف. والثانية العودة إلى الروح الإيمانية باعتبارها الملاذ الأخير لدرء المخاطر الاجتماعية وهدوء النفس الإنسانية.

الرؤية العاشرة:- أدى الاحتلال الأمريكي للعراق وتدمير الدولة العراقية إلى تفجر العنف والإرهاب والتطرف بعد أن غلفت الفئات السياسية القائدة للطبقة الوسطى المطاح بها والجديدة الحاكمة تأطير صراع الانفراد بالسلطة السياسية بأطر مذهبية تساندها قوى إقليمية ودولية.

العجز الغذائي في الوطن العربي .. الاشكالية والتداعيات

د. عماد علو
اكاديمي

المقدمة

أن استعمال سلاح أو سلطة الغذاء من قبل الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية بات من تقاليد سياستها الخارجية وهي تستغله بشكل خاص في سنوات الانتاج العالمي الصعبة عندما ينقص عرض الحبوب ولقد كان هنري كيسنجر وزير خارجية امريكا الاسبق قد هدد علناً خلال الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣ (حرب تشرين) بقدرة الغرب على أستعمال سلاح التجويع ضد الأمة العربية وهذا ماقامت به فعلاً ضد العراق في أوائل التسعينيات وكانت نتيجة أكثر من (١٣) عاماً من الحصار الغذائي أضعاف العراق وانهياره ومن ثم واحتلاله عام ٢٠٠٣ وأنه لأمر ذو دلالة أن يكون عنوان النفط مقابل الغذاء أحد عناوين ذلك الحصار. ويكشف هنري كيسنجر في مذكراته سنوات الفوران (الاضطراب Years of Upheaval) عن كيفية أستخدام سلاح الحبوب كوسيلة للضغط والمقايضة على بعض القرارات السياسية السوفياتية ويفصح عن كيفية المساومة مع السوفيات آنذاك لـ " الربط بين هجرة اليهود السوفيات وعقد الاتفاقات التجارية " وأنه لأمر ذو دلالة أن يكون عنوان هذا القسم من كتاب المذكرات الضخم هو " الحبوب والمهاجرون" (Crain and Emigrants) وأن يقفز عدد الذين سمح لهم بالهجرة من اليهود السوفيات نتيجة للضغط الغذائي والتجاري من (٤٠٠) عام ١٩٦٨ الى نحو (٣٥) الف عام ١٩٧٣, ان تفاقم وتصاعد التهديد للامن الغذائي العربي بلغ أحياناً مستويات حرجة ولتشكل سيفاً مسلطاً فوق الرؤوس في عالم تشتد فيه حمى التنافس للسيطرة على الاسواق ويزداد فيه استخدام الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي نتيجة لتوسيع الفجوة الغذائية التي يعاني منها العرب وبالتالي أبقاء الجسد العربي ضعيفاً قابلاً للاختراق ومن ثم تسهيل عملية الهيمنة والسيطرة على ثروات ومقدرات الوطن العربي. ولقد أدى أستيراد المواد الغذائية بمعدلات نمو متزايدة الى هزات قوية أصابت الأمن الغذائي العربي خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة لقصور الطاقة الانتاجية الزراعية العربية عن تأمين حاجات الاستهلاك بسبب أستهداف مقومات الأمن الغذائي العربي من قبل مهددات خارجية وداخلية للامن الغذائي العربي الأمر الذي جعل من عملية تأمين الغذاء واحدة من أكبر المعاضلات التي تواجه الاقطار العربية وتجعلها عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخارجية وبما يتناقض مع مصالحها الحقيقية.ولذلك وجدنا من المفيد لنا القاء الضوء الاشكاليات الناجمة عن العجز الغذائي في الوطن العربي وتداعياتها.

مفهوم الامن الغذائي

لقد أصبح الاهتمام بمفهوم الأمن الغذائي يظهر بشكل كبير منذ السبعينات من القرن الماضي، وبالتحديد عندما أقلت الازمة الاقتصادية بضلالها على دول العالم الثالث لذا أنعقد مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ حيث شهد هذا المؤتمر أنبثاق هيئة تهتم بالبحث والمتابعة لمشكلة الغذاء في العالم عرفت (بالمجلس العالمي للتغذية) هدفها متابعة تطور الانتاج الغذائي العالمي وأوضاع سوق المواد الغذائية والعمل على الاستجابة الفعالة لاحتياجات البلدان النامية. وفي ضوء ذلك ظهر عدد من المفاهيم للأمن الغذائي سوف نتطرق الى بعضها بالقدر الذي يحدد لنا المعنى الواضح لمفهوم الأمن الغذائي.

فعلى الصعيد الدولي حددت (منظمة الاغذية والزراعة) التابعة للأمم المتحدة مفهوم الأمن الغذائي حددته بالعبارات التالية (ضمان حصول كل الافراد وفي كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية والسلامة. كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة ولايتأتى ذلك الا بتوفير إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً وأقتصادياً للجميع). وعربياً (حددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية) مفهوماً للأمن الغذائي على النحو الآتي (توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية أعتماداً على الانتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين العرب بالاسعار التي تتناسب مع دخولهم وأمكانياتهم المادية). وعلى صعيد الدولة فأن الأمن الغذائي يتحقق (عندما يكون أنتاج وتسويق وتنظيم تجارة تلك الدولة قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات حتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولية). وهذا يعني مسألة الأمن الغذائي يأتي في المرتبة الاولى من وظائف الدولة الاساسية بحيث تتبنى سياسة قادرة على تلبية أحتياجات المجتمع وتوفير الامكانات المالية التي تسمح للدولة باللجوء الى الخارج. أذن يعد الأمن الغذائي متوفراً في حالة حصل كل فرد من أفراد المجتمع وفي كل الاوقات على حاجتهم من الغذاء كي يعيشوا موفوري الصحة وهذا يتطلب ضمان توافر الغذاء وتثبيت الاسعار وزيادة فرص العمل والدخول والانتاج الغذائي كما يتضح لنا أيضاً بأن الأمن الغذائي هو هدف سام تسعى الشعوب لتحقيقه ومواجهة الصعوبات والعوارض الطبيعية والتهديدات الخارجية والداخلية وتأمين كل الظروف من أجل توفير الغذاء للجميع من مصادره المحلية والخارجية.

الأكتفاء الذاتي الغذائي

لقد تفاوتت وجهات النظر حول المجال الحيوي الذي يجب فيه توفير الأمن الغذائي فالبعض يعتقد أن الأمن الغذائي يجب توفيره على المستوى العالمي بما يضمن سد أحتياجات سكانه والبعض الأخر يعتقد أن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون على المستوى الاقليمي، أي يستطيع كل أقليم أنتاج مايكفي لحاجة سكانه من الغذاء. وعلى هذا الاساس سعت كل دولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل الوصول الى وضعية تقوم على أنتاج كل مايحتاجه مواطنوها من طعام وغذاء. إلا أن مفهوم الأكتفاء الذاتي يختلف عن مفهوم الأمن الغذائي فلايعني مفهوم الأمن الغذائي أن تنطوي الدولة على نفسها وتنعزل عن العالم فلا ترتبط به علاقات تجارية ولامصالح متبادلة. كما أنه لايعني أن تتولى دولة ما إنتاج كل مايحتاجه من غذاء محلي دون الاخذ بعين الاعتبار جدوى ذلك من وجهة النظر الاقتصادية. وهو بلاشك لايعني ان تنتج الدولة كل السلع التي تحتاجها للغذاء ومامن دولة اليوم لاتستورد ولاتصدر بعض من المواد الغذائية حتى بالنسبة لتلك الدول المعروفة بدول الفائض الغذائي. ومن جهة أخرى لايعني مفهوم الأمن الغذائي أن يتوفر للدولة كل العملات الصعبة التي تستطيع بها أن تستورد مايحتاجه مواطنها من غذاء، فالأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة أقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في أنتاج السلع التي تحتاجها وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية إذا لزم الامر. وان تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنان معاً. بحيث يتوفر لها ماتحتاجه من العملات الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لاتتوفر فيها الميزة النسبية لانتاجها محلياً وأن توفر لكل مواطنيها مايكفي من الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة التوزيع لكل افراد الشعب وبالاخص ذوي الدخل المحدود في الوقت نفسه تحقق مخزوناً كافياً من الغذاء يكفيها على الاقل لمدة ثلاثة أشهر كاملة تلجأ لها في الظروف غير الصعبة أو الاضطرارية مثل ظروف التوتر السياسي والعسكري في المنطقة.

العجز الغذائي العربي

أن واقع حال الدول العربية اليوم تؤشر عجزاً متفاقماً في الغذاء بلغ حدوداً خطيرة وجعل الوطن العربي من أكثر مناطق العالم تبعية ومن أكثرها هشاشة من حيث الأمن الغذائي، فمعاضل الغذاء في كل من العراق والسودان ووسوريا والاردن ومصر والصومال اضافة الى دول مجلس التعاون الخليجي، لاتحتاج الى توضيح لبيان عمق واتساع الفجوة الغذائية التي يعاني منها العرب اليوم (الفجوة الغذائية: هي المتاح للاستهلاك من المواد الغذائية (اي المستورد - المصدر +المنتج محلياً) منقوصاً منه المنتج محلياً والمحصلة هي بالنهاية: استيراد - تصدير وواضح ان هذه المعادلة تصرف النظر عن المعونات الغذائية المجانية نظراً لتفاهتها وعدم استمراريتها وصعوبة قبولها أحياناً اذا ماعلمنا ان معظم المعونات ذات " أثمان" سياسية باهظة وأحياناً مهينة وعلى حساب الحقوق والكرامة العربية). ولقد ارتفعت نسبة الاعتماد على الاستيراد لتوفير الغذاء خلال عقدين من الزمان من نحو ٢٧ ٪ خلال الاعوام ١٩٦٩-١٩٧١ الى ٤٤,٥ ٪ خلال الاعوام ١٩٨٨-١٩٩٠ (مقابل ١٠,٥ ٪ كمتوسط عام للعالم النامي). واصبحت معظم الاقطار العربية تعتمد على الاستيراد وعلى المعونات الاجنبية في تأمين قسم اساسي من غذائها. وقد تجلت ذلك في الفجوة الغذائية العربية (استيراد - تصدير) التي كانت ضيقة ومحدودة الاهمية في اوائل السبعينيات من القرن الماضي (فترة الطفرة النفطية ومباشرة سياسات الانفتاح) وبلغت مستويات مخيفة في نهاية الثمانينيات والتسعينيات. لقد انتقلت القيمة الاجمالية للفجوة الغذائية العربية من حوالي ٠,٦٠١ مليار دولار عام ١٩٧٠ الى حوالي ٨,٤٣مليار دولار عام ١٩٧٥, ثم أستمرت بالتزايد لتبلغ حوالي ١٠,٤٩ مليار عام ١٩٨٠، ثم ١٢,٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٥، ثم أرتفعت عام ١٩٩١ الى ١٢,١٦ مليار دولار ثم الى ١٣,٧١ مليار دولار عام ١٩٩٢ بحيث ارتفع متوسط النصيب السنوي للفرد من الفجوة الغذائية في المنطقة العربية بسرعة لافتة ومقلقة وتضاعف لأكثر من عشر مرات خلال حوالي ١٥ سنة متنقلاً من ٥ دولارات عام ١٩٧٠ الى مايتراوح بين ٥٠-٧٠ دولار في السنة خلال عقد الثمانينات وأوائل التسعينات مع الاشارة الى أن هذا الرقم الاخير يقفز في دول مجلس التعاون الخليجي الى مايتراوح بين ٢٣٠-٣٠٠ دولار. ومن واقع رصد تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية لأهم المجموعات السلعية الغذائية سنة بسنة خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) يتضح انه في الوقت الذي كانت فيه قيمة الواردات السنوية من تلك المجموعات السلعية الرئيسية تتزايد بتسارع هائل وتسجل رقماً اقتربت قيمتها في بعض السنوات من ١٤ مليار دولار، كانت قيمة الصادرات العربية للمجموعات السلعية نفسها راكدة تقريباً تحوم حول مستويات ضعيفة بقيت دوماً اقل من مليار دولار في السنة الواحدة. أن الوطن العربي بوضعه التنموي والاستهلاكي الراهن يعاني عجزاً غذائياً خطيراً وهو حالياً يستهلك من الغذاء اكثر بكثير مما ينتج، وأن نسب الاكتفاء الذاتي (نسبة الكميات المنتجة الى المتاح للاستهلاك) هي حالياً اقل من ٦٠ ٪ بالنسبة لكثير من المجموعات السلعية الاساسية حسب المنظمة العربية للتمية الزراعية.

اشكالية العجز الغذائي العربي

إن حاجة الانسان للطعام هي أكثر الحاجات الحاحاً لكونها حاجات غريزية متجددة ولذلك ظلت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات وعلى مر العصور تتزايد حدتها تارة وتخف تارة اخرى تبعاً لتغير الظروف سواء كانت بيئية أو أقتصادية أو سياسية أو أجتماعية. أذن فالمشكلة ليست وليدة اليوم بل تمتد الى سنوات طويلة، ولابديل أمام اي بلد وهو يواجه الانهيار الراهن بأمنه الغذائي إلا بالعمل لتنمية موارده الغذائية، لان البديل هو المجاعة أو في أفضل الظروف الوقوع تحت السيطرة التامة للدول المصدرة للغذاء أو بعبارة أخرى الدول الاقوى أقتصادياً ومن ثم البقاء في إطار مشكلة أنعدام الأمن الغذائي وهذا ماتحاول الستراتيجية الامريكية والصهيونية تنفيذه في الوطن العربي ومالعراق وفلسطين انموذجان حيان على تلك الستراتيجية. وعليه فأن أنعدام الامن الغذائي أو العجز الغذائي يمكن تعريفه بأنه (الخوف من أن كمية الغذاء المتاح لاتلبي المتطلبات الغذائية الدنيا للفرد في فترة زمنية معينة). وهو نوعان مزمن وعابر. فانعدام الأمن الغذائي المزمن: هو تغذية غير كافية مستمرة يسببها عدم القدرة على تحصيل أو أنتاج الغذاء، وهو يؤثر في الطبقات والاسر الاجتماعية التي تفتقر على الدوام الى القدرة على شراء الغذاء الكافي وعلى أنتاجه بنفسها. أما أنعدام الأمن الغذائي العابر (العجز الغذائي العابر): فهو هبوط مؤقت في وصول المجتمع والأسر لغذاء كاف وينتج من تقلب الاسعار الغذائية والانتاج الغذائي أو دخول الاسر لأسباب مختلفة. وينبغي هنا التفريق بين ماهو غذاء وماهي تغذية، فالغذاء هو توفير الطعام لمجموعات السكان كافة بينما تعني التغذية حصول الانسان على الطعام المتوازن والصحي.

تداعيات العجز الغذائي العربي

يمكن حصر التداعيات السلبية الخطرة للعجز الغذائي العربي على النحو الأتي.

أ. أقتصادياً: إن تخصيص مبالغ من العملة الصعبة تقدر بأكثر من (١٢-١٤) مليار دولار سنوياً لتغطية فاتورة هذا العجز، الأمر الذي يعني أستنزافاً للموارد المالية وارهافاً للاقتصاد وبخاصة في الاقطار غير المصدرة للنفط، وتفاقماً في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي وتضخيماً للمديونية في بعض الاقطار، ومن ثم تكريساً ودفعاً نحو التبعية وأضراراً